مقال بعنوان:

أثر القيم والتعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية

إعداد

د/ نيرفانا حسين محمد الصبري

باحث علم الاجتماع، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر

مقال بعنوان:

أثر القيم والتعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية

مقدمـــة:

إن العلوم الاجتماعية باعتبارها علوم تتداخل مع بعضها البعض، نجد أن كل علم يساند الآخر ليقدم ما هو أفضل لحياة الإنسان. وعلم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية الذي يناقش سلوك الإنسان وتكيفه الاجتماعي بما يتضمنه من نظريات وفلسفة تقوم على مساعدة الفرد أحاديا وجماعيا ومجتمعيا، لذا نجده قد استحدث عدة فروع تخصصية من شأنها تعطى قدر أكبر من الاتساق للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون أكثر دقة فى تحليل الأفعال والأنشطة ودراسة الظواهر والمشكلات المعاصرة على مختلف نواحي الحياة، فكان علم الاجتماع الاقتصادي الذي يبحث فى دراسة النشاط الاجتماعي للفرد وكيفية حصوله على الدخل، وفى كيفية إشباع حاجاته المتعددة في ظل موارده المحدودة .[١]

وهذا التعريف يوضح الطبيعة الاجتماعية لعلم الاجتماع الاقتصادي من حيث كونه يدرس مجالات السلوك الإنساني والاجتماعي المرتبطة ببعض الأنشطة الاقتصادية من خلال البناء السوسيولوجي للمجتمع من قيم وعادات وتقاليد ومبادئ وثقافة

إن النظام الاقتصادي الذي تتحقق به التنمية يستند في المقام الأول إلى فلسفة تتضمن الانسجام بين العناصر المكونة له كهدف يرغب في تحقيقه، أو فن إنتاجي، أو إطار قانوني واجتماعي وسياسي، هذه العناصر الثلاثة هي ما تحققه التنمية. ومما لاشك فيه أن عنصر الفرض والإطار القانوني والاجتماعي والسياسي يتوقفان على القيم التي تسيطر على الجماعة، وهو ما يعنى أن القيم مشتملة على القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية يمكنها أن تؤثر في النظام الاقتصادي الذي يتجه إلى التنمية، أما عنصر الفن الإنتاجي فإنه لا يتوقف على القيم بل على درجة تقدم العلوم وتطبيقها في مجال الإنتاج والاستهلاك، أي يتوقف على ما يعرف بالتكنولوجيا [٢]

ونُظم الإسلام التي تحكم جوانب الإنسانية يشتمل كل نظام منها على القيم، والتي يضعها الإسلام في المقام الأول من التأثير في الحياة، ثم على الأوامر والنواهي، والتي وضعها الإسلام في المقام الثاني من التأثير، ثم تأتى العقوبات الزاجرة، والتي يضعها الإسلام في المقام الثالث من التأثير ويلجأ إليها عندما يتخطى الناس القيم ولا يستمعون

---

[١] إكرام سيد غلاب: قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠١٤ م، ص٢٤

[٢] – احمد أمين: الأخلاق في الاقتصاد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٥ م، ص ١٦

للأمر والنهى. وانطلاقا من هذا فإن القيم التي تحكم شتى مجالات الحياة دينية كانت أم اجتماعية أم تربوية أم سياسية أم اقتصادية ... الخ تندرج كلها تحت مسمى القيم الإسلامية والتربوية أم اقتصادية...وغيرها تندرج كلها تحت مسمّى القيم الإسلامية والتربوية . [٣]

والاقتصاد يأتي ضمن مقومات الحياة، وبه تكون عمارة الأرض، وقد كان الدافع الاقتصادي هو الذي يقف وراء اكتشافات الإنسان واختراعاته، ويقف وراء القفزات العلمية والحضارية التي قفزتها البشرية والتي بلغت مداها اليوم ... وبعد أن صار العلم والتكنولوجيا أداة التطور الاقتصادي لا يمكن أن نعنى به عملية إنشاء بنك أو تشييد مصنع أو تنفيذ مشروعات اقتصادية فحسب، بل هو تشييد وتشكيل للإنسان[٤]

ويشير اتفاق علماء الاجتماع والاقتصاد أن القيم لها التأثير المباشر على دفع التنمية الاقتصادية وجعلها مستدامة، باعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة، وتبدأ عملية التنمية منذ النشأة الأولى للأبناء من خلال التربية على أسس القيم الإيجابية ونجاح العملية التعليمية.

ويعتبر التعليم المستقر والمثمر الذي يواجه متطلبات العصر الحديث، درعاً واقياً للمشكلات التي تواجهها الدولة في الموارد والنفقات والسلوك الاستهلاكي ؛ حيث التربية والتعليم من عناصر التنمية فى الإعداد للعمل وفقاً للقيم المرغوب فيها من ناحية ومن ناحية أخرى ؛ التعليم مؤثر في تكوين شخصية الإنسان اقتصاديا من حيث إعداده للمواطنة وإنتاجية العمل . فمستوى تعليم الإنسان ونظرته للعلم وأتباعه للأسلوب العلمي في حياته وآرائه نحو الأسرة ...وغير ذلك، كل هذا يؤثر في إنتاجية عمله وبالتالي في عملية الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي ككل مما يجعله أداة اقتصادية لها الدور الأساسي في التنمية المستدامة .[٥]

وبعد أن تعرض المجتمع إلى متغيرات نظامية وبنائية أدت إلى تدهور الكثير من الاتجاهات والسلوكيات التي كبلت المجتمع بالمشكلات في النسق القيمى والتعليمى وبالتالي في البناء الاقتصادي [٦]؛ كان لابد من مناقشة قضية البحث عن القيم والتعليم

---

[٣]) يوسف إبراهيم يوسف: القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الإنساني، سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية رقم (١١)، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٨ م، ص ٧

[٤]) سعيد إسماعيل عثمان القاضي: التربية الاقتصادية الإسلامية للأبناء في البيت والمدرسة، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز الدراسات المعرفية – جامعة الأزهر بالقاهرة، مركز صالح كامل، ٢٠٠٢ م، ص١

[٥]) محمد نبيل نوفل: التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٧، ص ٨٤

[٦]) عبدالله عبد المحسن الطريقى: الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الرياض، مكتبة الحرمين، ج٢، ١٤١٠هـ، ص٢٤

وعلاقتهما بتحقيق التنمية خاصة بعد انصراف الأبناء عن الإلمام بقضايا التنمية ومشكلاتها وعدم مشاركته وإعداده تربوياً وتعليمياً من خلال الأسرة والمناهج التعليمية والدراسية في مواجهة الأزمات والمشكلات القائمة التي تواجه مجتمعه؛ وحرمان العالم من أنظمة وتشريعات تحقق الخير والرفاهية للناس وتحجب انتشار الفساد والربا بكافة صوره وألوانه في المعاملات المحرمة لذا فقد اوجب ضرورة التمسك بالدين القيم عماد الإنسان.

الإطار المنهجي للبحث:

١ـ إشكالية البحث:

بالرغم من أن موضوع التنمية قد تم طرحه من قبل الباحثين في عدة جوانب ؛ إلا أن المتغيرات الحيوية فى حياة المجتمعات بسبب تصارع الأجيال وسرعة التقنيات الحديثة فى الاتصال، والتغيرات البنائية والنظامية التي أحدثتها الثورات الشعبية ؛ قد جعلت الكثير ما زال يتناول تلك الإشكالية خاصة فى الوقت الراهن عندما نرى ما تعانيه مجتمعات الدول النامية من التدني فى المستوى التعليمي وتدهور فى النسق القيمى مما جعل هناك الكثير من المشكلات التي تعانى منها هذه الدول وخاصة فى التخلف الاقتصادي والتنمية بشكل عام . ويشير البحث أن من الأساسيات للتنمية الاقتصادية شقي النسق القيمي والتعليمى خاصة المتفق عليها فى الشريعة الإسلامية والسنة النبوية للأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية . ويتبنى البحث اشكاليته من عدة منطلقات أولها: القيم التي يتحدد عليها الاتجاهات والسلوكيات من الأنماط البشرية والذين يُعَدوا قوام الحياة فى عناصر التنمية، وثانيها: الاقتصاد حيث يرتبط بمقومات وعدة نظريات تساعد على نمائه من خلال عنصري القيم والتعليم وثالثها أهمية تربية وتعليم النشء التربية الاقتصادية من خلال أكثر أهم المؤسسات التربوية المسئولة عن هذا الدور (الأسرة والمدرسة)، رابعها: دور القيم والتعليم وآثارهما فى تدعيم التنمية عامة والاقتصادية خاصة هذا من جانب، ومن جانب آخر يكون للبحث أهميته النظرية فى محاولته تقديم بناء معرفي بالقيم المشتقة من الشريعة الإسلامية والسنة النبوية الشريفة بعد تعرُض المجتمعات لتدهور الكثير منها، بالإضافة إلى القيم التربوية المساعدة للمؤسسات التعليمية على النشأة الاقتصادية المؤثرة بلا شك فى معدلات التنمية بكافة جوانبها، كما يقترح البحث توصياته ومقترحاته فى بناء ونماء الاقتصاد الإسلامي .

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة البحث في عدم الاهتمام بمنظومة القيم والتعاليم التي تساعد على تحقيق التنمية في البلدان النامية، حيث أن مستويات التعليم من حيث جودتها متدنية عن المستوى العالمي ومعظم تلك الدول تعانى من عدم ربط مخرجات النسق التعليمي بسوق العمل؛ الأمر الذي أثر على نوعية وطبيعة منظومة القيم الأخلاقية الداعمة لتحقيق

معدلات نمو اقتصادي مرتفع. كما تتمثل مشكلة البحث في مدى فاعلية القيم والمستوي التعليمي من المنظور السسيولوجى على التنمية بمختلف توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية حيث هي الأكثر تعرضاً للمتغيرات الحيوية لارتباطها بالسلوك الإنساني بسبب تسارع أنماط الاتصال والثورات الشعبية أدت لتغيرات في البناء القيمى والمعرفي محدثاً بدوره تغيرات نظامية وبنائية في الأنماط السلوكية من حيث العمل والإنتاج والاستهلاك الذي يؤثر بلا شك في معدلات التنمية ارتفاعاً وهبوطاً .

٢ـ أهداف البحث:

- تحديد مفهوم القيم وتصنيفها ومستوياتها.
- توضيح دور القيم في التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية
- توضيح دور التعليم في مواجهة المشكلات التنموية للدولة
- كيفية التغلب على المشكلات التي يواجهها الطلاب فى التعليم للتوصل إلى المشاركة فى التنمية والسلوك الاقتصادي .
- معرفة أثر جودة التعليم فى التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات التربوية
- التوصل إلى مقترحات تساهم فى إصلاح البناء القيمى والمعرفي للشباب فى المعاملات الاقتصادية لرفع كفاءة وتحسين دورهم فى تنمية المجتمعات الإسلامية .

٣ـ تساؤلات البحث:

- ماهية القيم فى المجتمع وما مستويات تصنيفها؟
- ما دور القيم وعلاقته بالتنمية ؟
- ٣ما دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية ؟
- ما المشكلات إلى تواجه المؤسسات التعليمية فى الوصول إلى التنمية الاقتصادية ؟
- ما أثر جودة السياسة التعليمية على النشأة الاقتصادية للأبناء ؟ما التوصيات والمقترحات التي يمكن تقديمها للمجتمع لتحسين الاقتصاد الإسلامي والتقدم فى التنمية الاقتصادية؟

٤ ــ منهج البحث: يستخدم البحث المنهج الوصفي من منطلق أنه يقوم بوصف وتحليل الواقع القيمي والنسق التعليمي للدور والأساليب التربوية المتعلقة بتنشئة الأبناء النشأة الاقتصادية والتي من شأنها نماء الاقتصاد والتوسع فى التنمية الاقتصادية.

٥ ـ مصطلحات البحث:

الاقتصاد: في اللغة: (القصد) استقامة الطريق وإعتداله، و(القصد في النفقة) لم يصرف ولم يقتر، و(الاقتصاد) علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويكشف عن القوانين التي تخضع لها.[٧] أما فيما يتعلق بالاقتصاد اصطلاحاً: فهو يعني النشاط الذي يمارسه البشر بدءاً من عمليات الإنتاج فالتوزيع فالتسويق من خلال استغلال كافة الموارد المتاحة سواء البشرية أو الطبيعية أو المادية. أما عن مفهومه: يقول علماء الاقتصاد أنه احد العلوم الاجتماعية التي يعنى بدراسة سُبل إدارة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمادية بما في ذلك البيانات والمعلومات والمرافق والأبنية ورؤوس الأموال والمواد الخام وغيرها بحيث يهدف إلى إشباع حاجات البشر والمجتمعات الإنسانية ومتطلباتهم في ظل الموارد والإمكانيات المتوفرة [٨] أما التعريف الإجرائي: مفهوم علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يقوم بتوفير وتوزيع وترويج السلع والخدمات بأفضل الطرق مستندا في ذلك إلى القيم والضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية، ومستخدما بناءا معرفيا يقوم علي العلم الحديث ومستثمرا للموارد البشرية والمادية المتاحة، أي أنه علم إدارة الموارد وهذا يجعل منه أحد أنواع العلوم السلوكية .

القيم: يُقصد بها لغوياً: كلمة قيم جمع لكلمة قيمة وهي الشئ ذو المقدار أو الثمن . وتعرف اصطلاحاً: بأنها مجموعة الصفات الأخلاقية التي يتميز بها البشر وتقوم الحياة الاجتماعية عليها ويتم التعبير عنها باستخدام الأقوال والأفعال .[٩] أما عن مفهومها: فهي المُثل العليا الواجب أن تسود بين الناس لتحقيق الأمن والخير بينهم والمنبثقة من الشريعة الإسلامية والتي تحكم فكر الإنسان وسلوكه مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، كما هي المرشد والموجه في أعماله وسلوكه في مجال المعاملات الاقتصادية [١٠] أما عن التعريف الإجرائي: القيم هي مجموعة الأخلاق الفاضلة التي اعتمدت على التربية الإسلامية في توجيه السلوك البشري للقيام بكل عمل أو قول يدل على الخير وليس ضاراً بأحد.

الاقتصاد الإسلامي: يختلف مفهوم الاقتصاد من منظور الدين الإسلامي عن الاقتصاد العالمي حيث يُعَرِف الإسلام الاقتصاد: أنه العلم الذي يعني بدراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها عمليات الإنتاج والتوزيع والترويج والاستهلاك وتحقيق الأرباح وما

---

[٧] سعيد إسماعيل عثمان: التربية الاقتصادية الإسلامية للأبناء فى البيت والمدرسة، مرجع سبق ذكره، ص ٥

[٨] مركز المعاومات: موقع موضوع كوم، محمد عدنان القماز، التنمية الاقتصادية، يناير ٢٠١٧ م

[٩] مركز المعلومات موقع موضوع كوم، مجد خضر، القيم الاجتماعية، ٢٦يناير، ٢٠١٧ م

[١٠] حسين حسين شحاتة:القيم التربوية والضوابط الشرعية للسلوك الإستهلاكى، ندوة التربية الاقتصادية، مركز صالح كامل، القاهرة،٢٠٠٢، ص٣

ينتج عن هذه الأنشطة من ظواهر وذلك فى ظل أحكتم الدين الإسلامي ومنظومته القيمية. [١١] أما عن مفهومه: هو مجموعة الأصول الاقتصادية العامة المستخرجة من القرآن والسنة، كما يُعنى العلم بالأحكام الشرعية العملية وأدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته .[١٢]

أما عن التعريف الإجرائي: فهو العلم الذي يناقش قضايا المعاملات المادية والإنتاجية والاستهلاكية على أسس وضوابط شرعية لتحقيق التوازن بين الترشيد والاستهلاك وبما يضمن عدالة التوزيع فى إشباع احتياجات البشر .

التربية الاقتصادية: يعرفها رفاعة الطهطاوي؛ أن يتبنى خلق الطفل علي ما يليق بالمجتمع الفاضل وتنمّى فيه جميع الفضائل التي تصونه من التبذير والإسراف وتمكنه من مجاوزة ذاته للتعاون مع أقرانه على فعل الخير للصالح العام [١٣]أما عن المفهوم: تعنى، تعليم الفرد كيفية إدارة موارده الاقتصادية والتوازن بينها وبين إمكانياته، والتعامل مع الجوانب الاقتصادية (الإنتاج والاستهلاك والاتجاهات نحو العمل والتكنولوجيا والوقت) فى حياته بكفاءة، حتى يمكنه من إدارة عمليات التنمية الاقتصادية باقتدار [١٤]

التعريف الإجرائي: إعداد الفرد ليحيا حياة كاملة متوازنة بين موارده ومعيشته بحيث تتم عملية التكيف والتفاعل بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها دون أن يواجه مشكلات اقتصادية في معاملاته الحياتية

التربية الاقتصادية الإسلامية: تعنى، تربية الإنسان المسلم على التعامل مع شئون المال والاقتصاد (كسبا وإنفاقا واستهلاكا) بشكل معين يتفق مع منهج الله دون الإفراط أو التفريط بحيث يكون تعاملا يرضى الله سبحانه وتعالى . [١٥]

أما عن التعريف الإجرائي: هي الأفعال والتأثيرات التي تستهدف نمو الفرد لجميع جوانب شخصيته وتسير به نحو كمال وظائفه عن طريق التكيف مع ما يحيط به وما تحتاجه هذه الوظائف من أنماط سلوك متوازن بين ما يتاح وبين ما هو متاح .

التعليم: هو العملية التي يتم من خلالها نقل المعارف والمعلومات والأفكار والمهارات من خلال الرسائل المختلفة التي يتق عليه المربيون وهدفه الأساسي إعداد الفرد بمعنى قدماً

٣- مركز المعلومات: موقع موضوع كوم، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره

[١٢] عبد الله عبد المحسن الطريقى، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ، إصدارات مركز صالح كامل، القاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠١٠ م، ص ١٨

[١٣] – المرجع السابق: ص ٢٢

[١٤] طريف شوقى فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، ٢٠٠٢ م، ص ٤

[١٥] عبد الغنى عبود: التربية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢

إلى درب التعلم وينقسم ثلاث أقسام: ١- التعليم النظامى: وهو التعليم الذي يتعلمونه الأفراد في المدرسة ويعرف بالتعليم المدرسي ٢- التعليم التلقائي: وهو التعليم الذي يتعلمه الأفراد من خلال ممارستهم لحياتهم اليومية مثل الأطفال الذين يتعلمون من خلال الاستماع للآخرين ٣- التعليم غير الرسمي: مثلاً كأن يقوم الشخص المتعلم بتعليم شخص آخر كأسلوب محاربة الأمية . [١٦].

أما عن التعريف الاجرائي: فهو العملية التي يتم فيها إعداد الفرد إعداداً تربوياً وتعليمياً وسلوكياً في محاولة لتطبيعه اجتماعياً حتى يستطيع التكيف مع الآخرين ونقل المعلومات والمعرفة من جيل لجيل

التنمية:

التنمية لغوياً: هي ارتقاء المجتمع والانتقال من الوضع الثابت إلى وضع أفضل باستغلال الطاقات المتوفرة لديه وتوظيفها للأفضل ، التنمية اصطلاحاً: هي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة ومنية فى الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية . أما عن مفهومها: فقد اصطلحت هيئة الأمم المتحدة على تعريف للتنمية عام ١٩٥٦ ينص على أن التنمية هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن [١٧] أما التعريف الإجرائي: هي العمليات التي من شأنها انتقال المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة الحركة والانتعاش فى جميع المجالات مواكباً في ذلك المجتمعات المتقدمة ومحققا حياة معيشية أفضل للأفراد .

التنمية الاقتصادية:

مفهومها: هي العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة. أما التعريف الإجرائي: هو سعى المجتمعات إلى زيادة قدرتها الإنتاجية عن طريق الاستفادة من الثروات المتاحة فى بيئتها وتحديداً في المجتمعات النامية والتي تعانى غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على أفراد المجتمع.

---

[١٦] – مركز المعلومات: موقع الموضوع كوم، طارق محمد، التعليم، فبراير ٢٠١٦ م

[١٧] – ecnomication development , Business direction , Retreived , 2-1, 2017.Edidet

المبحث الأول

القـيم وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية:

ا ـ مفـهـوم القـيم:

إن مفهوم القيم في الاصطلاح اللغوي: (أشياء ذات قيمة، نافعة، هامة)؛ وقد اتفقت التعريفات على أن القيم معناها: أداة اجتماعية تحددها الثقافة القائمة من الخصائص أو الصفات المرغوب فيها من الجماعة بحيث توجّه سلوكهم لتؤدى في نهاية الأمر إلى الحفاظ على النظم الاجتماعية والاستقرار بالمجتمع. ومن أمثلتها: التسامح والحق والعدل والتعاون والقوة والإيثار....وغيرها. إذن القيم تمثل مرجعية للسلوك الإنساني حيث تتحدد اتجاهاته وميوله وأنشطته المختلفة داخل مجتمعه من خلال قيم ذلك المجتمع. ويرى براى بروك أن القيم عند بعض الأفراد تعنى أن لديهم اتجاهات إيجابية حيال بعض جوانب الحياة وأخرى سلبية تجاه بعضها بمعنى أن الأفراد بحكم ما لديهم من قيم مهيؤون لإختبارات معينة دون غيرها من البدائل .

أما السيد الشحات أحمد حسن يرى أن القيم حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة من المبادئ والمعايير التي ارتضاها الشرع محدداً المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، إن القيم محددات سلوكية ارتضاها مجتمع معين للحكم على الأشياء والأشخاص والمواقف من حوله . [١٨]

وعلى ضوء ما سبق يجدر الإشارة إلى أن القيم من حيث تعريفاتها العديدة يمكن تصنيفها من خلال مؤشرات واتجاهات وأفعال لأنشطة سلوكية، يمكن تحديدها فيما يلي:

أ ـ تعريفات القيم من خلال مؤشر الفعل والأنشطة السلوكية:

تقوم هذه التعريفات على أن المؤشر الرئيسي للقيم هو السلوك، فالقيم التي تتبناها الأفراد عوامل محددة لأنماط سلوكهم .

ب ـ تعريفات لقيم من خلال مؤشر الاهتمامات والاتجاهات:

تقوم هذه التعريفات على أن المؤشر الرئيسي للقيم هو الاتجاهات، فالقيم عند الأفراد إنما هي اهتمامات، أو اتجاهات أشياء، أو مواقف وأشخاص. وفى ظل ذلك يرى براى بروك أن القيم عند بعض الأفراد تعنى اتجاهات إيجابية حيال بعض جوانب الحياة، وأخرى سلبية تجاه بعضها، وبمعنى أن الأفراد مهيئون لاختيارات معينة دون غيرها من البدائل لإعطاء

[١٨] السيد الشحات احمد حسن: الصراع القيمى لدى الشباب ومواجهته من منظور إسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ب ن، ص٥٣

القيمة المحتضنة (التعاون، الإثراء، المثابرة، التسامح .الخ) إيجابية أو سلبية فى سلوكه[١٩]

ج – تعريفات لقيم من خلال مؤشرى الاتجاهات والأنشطة السلوكية:

وتقوم التعريفات فيها على أن الاتجاهات والفعل هما نتاج القيم التي يحتضنها الإنسان خلال تفاعلاته وعلاقاته الاجتماعية فى المجتمع . وقد أكّد ذلك رايش أحد ممثلى هذا الاتجاه أن الاتجاهات والفعل هما المرجعية للقيم التى يؤمن بها الإنسان . [٢٠]

٢ . تصنيف القيم ومستوياتها:

لا يوجد تصنيف موحد يُعتمد عليه فى تحديد أنواع القيم أو تصنيفها، إذ صنفها قاموس بستير إلى أربعة أنواع: القيم الأخلاقية مثل الصدق والأمانة والنزاهة، القيم المجتمعية مثل التعاون والعمل التطوعى والمساعدة، القيم السياسية مثل إيثار المصلحة العامة والمواطنة، القيم الاجتماعية مثل تحمل المسئولية والمساعدة والاحترام، القيم الشخصية مثل الصبر والثقة والشجاعة [٢١]

أما عالم الاجتماع (سبرانجر) قسمها إلى القيم الدينية والقيم السياسية والقيم الاجتماعية والقيم النظرية والقيم الاقتصادية والقيم الجمالية [٢٢]

وقد اقترح عبد اللطيف محمود تقسيم القيم إلى ثلاثة أنواع تبعا للمستويات كالتالي:

مستوى القيم	نوع القيم	مفراداتها التي تظهر فى السلوك ويمكن قياسها
أ– المستوى الفردى	– عقلية فكرية	الذكاء،العلمية،المنطقية،الموضوعية
	– نفسية ووجدانية	الأنانية،الغيرة،الانطوائية،الانبساطية،القلق – الخوف – الحب – الكراهية
	– أخلاقية ودينية	التدين،التسامح،الفضيلة، الحرام، الحلال، الإيمان الإلحاد،الكرم،الشجاعة،الخير

[١٩] محمود عطا حسن: القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية، مكتبة العربى، الرياض، ٢٠٠١ م، ص٦٢

[٢٠] – فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الازهر، ٢٠٠٠ م، ص٣٥

[٢١]– مجلة الطفولة: العدد ٧، البحرين، ٢٠٠٢ م، ص١١

[٢٢] – مجلة الملك خالد، العدد ٨٢، السعودية، ٢٠٠٥ م، ص١٦

مستوى القيم	نوع القيم	مفراداتها التي تظهر في السلوك ويمكن قياسها
ب- المستوى الاجتماعي	- سياسية	الانتماء،الوطنية،القومية،المشاركة،الديمقراطية - العقيدة،العدل،القوة،الواجب،الحق،القانون
	- ثقافية وفكرية	التذوق، الإبداع،القومية،المحرمات الدينية المناسبات الدينية،العبادات والشعائر،البطولة
	- اقتصادية	العدل،النجاح، الربح، المنفعة،المصلحة العامة الإنتاجية
ج - المستوى الإنساني	- سياسية	العالمية،القومية،السلام،العدالة،الحق،القانون
	- اقتصادية	المصلحة،التبادلية،المنفعة
	- ثقافية وحضارية	التطور،العلاقة مع الآخرين،النسبية التوفيقية

إلا اننا يمكننا تقسيم القيم على النحو التالى لتحقيق التنمية الاقتصادية لتكون :-

أ - قيم دينية ب- قيم اخلاقية ج- قيم اجتماعية

أ ـ القيم الأخلاقية:

تعد القيم الأخلاقية جزءاً من النظام الاجتماعي تشكلت عبر الزمن ولا يمكن عدها قيما ثابتة بل تتغير مع الزمن، فما كان سائداً فى الماضي ليس بالضرورة أن يكون سائداً فى الوقت الراهن، لأنها نتاج علاقات اجتماعية ودينية وبيئية وثقافية مختلفة، تختلف من مجتمع لآخر، فما يكون فضيلة فى مجتمع قد يكون رذيلة في مجتمع آخر .

أن القيم الأخلاقية تُعد جزءاً من الثقافة الاجتماعية ومن لا يجيدها تُعد ثقافته متباينة بأحكام المجتمع، ولا يجوز كل تعارض مع القيم الاجتماعية يُعد تخلفاً وإنما جهلاً بالقيم بالقيم العامة للمجتمع لأن ثقافة القيم دائماً عرضة للتطور والتحديث مع الزمن ؛حيث تسقط بعض مفاهيمها غير المتوافقة مع الزمن ونضيف إليها قيم جديدة قد تكون متعارضة مع القيم الأخلاقية السابقة وهو ما يعنى لنا صراع الأجيال داخل النظام الاجتماعي .

إن السلوك والممارسة الأخلاقية المتوافقة مع قيم المجتمع تُعد سمة أخلاقية والمتعارضة معها تعد خروجاً عليها، فكلما كانت القيم الأخلاقية راسخة في ذهن الفرد والمجتمع يوصف بأن هذا المجتمع محافظا ومتفتحا . [٢٣]

ومن أمثلة السلوكيات الأخلاقية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية:

- **منع الغش والخداع:**

الغش هو إظهار الشيء علي غير ما هو عليه في الواقع، فالغش خيانة وخداع، وفاعله مذموم عقلاً وشرعاً، ويُعدّ الغش بكافة صوره وأنواعه آفة اجتماعية واقتصادية خطيرة ويتعدّي ضررها صحة الإنسان والنظام الاقتصادي بشكل عام. ولذلك لكي يكون هناك تنمية اقتصادية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تزامناً وعلي التوازي التنمية الاجتماعية علي اعتبار أنهما وجهان لعملة واحده وهو تقدم المجتمع وتطويره، فالخروج من الأزمة الاقتصادية لابد لها من دفعة قوية في المجال الاجتماعي لإحداث تغيرات بنائية وهيكلية في المجتمع في أسرع وقت، ومن صور الغش التي شاع ظهورها، وتتنافي مع قيم الأخلاق:

الغش في النشاط الاقتصادي ككتمان العيب وعدم إظهاره، الغش في نقصان الكيل والميزان، وقد حذر الإسلام من ذلك وأمر بالوفاء بالكيل والميزان بالعدل؛ فقال تعالى –: (وأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم (آية ٨٥ سورة الأعراف) وقال تعالى ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا علي الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون" (أية١:٣ سورة المطففين) . [٢٤]

- **تحقيق الأمانة:**

المعاملات الاقتصادية بين الناس ؛ منع فيها الإسلام الغش والتدليس، وهذه القيمة تنشأ مع تربية الإنسان على الصدق والأمانة، وهى تعتبر صمام الأمان في المجتمع لأنها مانعة للفساد وعدم الثقة وقلة الضمير الإنساني ، وقد أوصى بها الدين الحنيف حيث اعتبرها من أساسيات التربية الصحيحة للنشء المسلم .

---

[٢٣] – على عباس: المدرسة العربية الالكترونية، الحقائب العلمية التربوية، قضايا تربوية، ٢٠٠٩ م

[٢٤] – يوسف إبراهيم يوسف: القيم الإسلامية ودورها فى ترشيد السلوك الإنساني، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، ٢٠٠٣م، ص١٩

- **منع التبذير والإسراف**

يعتبر التبذير والإسراف من العادات القبيحة التي فشت بين الناس ؛وقد حذر الإسلام منها تحذيراً شديداً "إن المبذرين كانوا أخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كافورا"(أية ٢٧ سورة الإسراء)[١]

- **تحقيق العدل:**

الفقهاء وهم يعرضون المعاملات المباحة ربطوا ذلك بتحقيق العدل،ويسرى هذا الحكم على الشخص الطبيعي ويسرى أيضاً على الشخص المعنوي فى صورة تنظيم مهني أو حرفي[٢٥]

ويحث النظام الإسلامي على إعادة توزيع الثروة لصالح الفقراء ؛ولهذا فُرضت الزكاة ووُضِع نظام ضريبي ملائم وأنشئ ما يسمى ببيت المال .

- **الاعتماد علي الغير في الإنتاج:**

ويظهر ذلك في كثرة الاستيراد وقلة التصدير، ولقد فضل الإسلام الإنفاق الإنتاجي علي الإنفاق الاستهلاكي ؛ حرصاً منه علي تنمية الثروة الإنتاجية، ويجب علي الأمة الإسلامية أن تضع خطة علي أساس علمي وإحصائي ؛ لزيادة ثروة الأمة وتنمية إنتاجها كماً ونوعاً، والاستفادة من التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية باتخاذ الوسائل الفعالة المادية والمعنوية ؛ لدفع عجلة التنمية وتنظيف المجتمع من كل الآفات النفسية والأخلاقية والثقافية والاجتماعية التي تعطل الطاقات وتُحبط الهمم خاصة في المشروعات التي تتعلق بالخدمات .

أن الدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي والتي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تؤثر بشكل كبير على الأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية للأفراد .[٢٦]

ب – القيم الدينية

- **تحريم الربا**

إن الالتزام بالحق والعدل في تنمية المال وتوظيفه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق ازدهار المجتمع ورخائه، جاء تحريم الربا ضابطاً رئيسياً للاستثمار الرشيد في الاقتصاد الإسلامي فالمعاملات الربوبية تستخدم النقود في غير وظيفتها

[٢٥] – رفعت العوضى: القيم الحاكمة لتنمية المجتمع، كلية التجارة، القاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠١٤م، ص ٥٦

[٢٦] يوسف ابراهيم يوسف: القيم الإسلامية ودورها فى ترشيد السلوك الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢

الأساسية فتكون سلعة تباع وتشتري، يباح تأجيرها بثمن معين يسمي الفائدة، مما يمنحها القدرة علي إنتاج نقود من غير إسهام فعلي في العملية الإنتاجية بالعمل، أو التعرض للمخاطرة، أو الإنتاج.

لقد تفاقم أمر الربا في هذا الجانب فتعداه من نطاق الدولة الداخلي إلي المستوي الدولي بشكل ألحق الضرر بالدول الفقيرة وجعلها مكبّلة بالديون الخارجية وفوائدها التربوية المتراكمة، بعد أن عجزت مواردها المحلية عن الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية التي أخفقت في تمنيتها اقتصادياً مما جعلها في موقف ضعيف إيذاء طغيان الدول الدائنة التي جعلت من هذه الديون عوامل ضغط وإكراه لربط اقتصاد الدول المدينة للتبعية لها، وقد أدي ذلك إلي انتقال الموارد من فقراء العالم إلي أغنيائها، وتفشي ظاهرة التضخم في كثير من الدول، واختلال توزيع الدخل والثروة بين البشر .

- **صناعة وبيع الأشياء المحرمة:**

اتجهت الاقتصاديات الوضعية إلى الجانب المادي وحده فأصبح الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي المعاصر هو الربح السريع دون مراعاة القيم والمبادئ الأخلاقية، فقد شاع التعامل بالأشياء المحرمة في مجال الأطعمة والأشربة والصناعات ...الخ كصورة من صور الكسب الخبيث ؛ يقول الله تعالي –: " قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث فاتقوا الله يا أولي الألباب لعلكم تفلحون " (آية ١٠٠ سورة المائدة) .[٢٧]

وقد حرمها الله سبحانه وتعالى لمنع الضرر على الناس أثناء تعاملاتهم فيما بينهم حتى لا يصاب المجتمع الإسلامي بآفات الأوبئة والأمراض التي تسببها هذه الصناعات وإرساء البنيان الاقتصادي القوى .

- **المشروعية:**

هذه القيمة الأخلاقية تمثل الوعاء الذي يوضع فيه كل أمر اقتصادي سواء كان هذا الأمر يتعلق بسلوك الفرد منتجا أو صانعا أو تاجرا أو سلوك الدولة ومسئوليتها الاقتصادية، سواء كان هذا الأمر في إطار محلى أو في مستوى دولي، وسواء كان هذا الأمر على مستوى شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية . وقد عبّر القرآن الكريم عن المشروعية بمصطلح الحلال، ولهذا التعبير دلالته من آيات القرآن التي ربطت الاقتصاد بالحلال فيما يلي:

" يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان، إنه لكم عدو مبين " (البقرة آيه ١٦٨) . وفى تفسير هذه الآية فيما جاء عن الشيخ محمد عبده الطيب

[٢٧]– يوسف إبراهيم يوسف: القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤

ما لا يتعلق بحق الغير، والمحرم من يؤخذ بغير وجه حق . أما تفسير الشيخ سيد قطب فلا يكون المال حلالاً حتى يصفو من ست خصال: الربا والحرام والسحت والغلول والمكروه والشبهة.

وقد أشار القرطبي في قوله " يا أيها الناس أي أنه لفظ عام جامع وشامل . وهنا لا تستقيم التنمية إلا إذا توفرت في المعاملات الاقتصادية المشروعية حتى تؤتى ثمارها فى تحقيق العدل والإحسان وحتى يشعر الناس بالمساواة والرفاهية.

- **منع الظلم:**

الإسلام وقف ضد بعض المعاملات منها الاحتكار لأنها تتضمن ظلما ولأنها تولد العداوة والبغضاء بين الناس، فالاحتكار ربطه فيما يتعلق بالاحتراز وما يخلق عنه ظلم الناس وهذه القيمة الأخلاقية التي تدور حول النشاط الاقتصادي من الضروري على الدولة أن تشملها بالرقابة والتنظيم كأحد وظائفها الاقتصادية[٢٨]، لأن ذلك ينشر بين الأفراد التعاون والتكافل عبر النسق الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات .

ج ـ القيم الاجتماعية:

- المنفعة والمصلحة العامة: وهى تعنى استغلال الموارد المنتجة الاستغلال الأمثل والكامل، والمطالبة بالتوازن بين المصلحة العامة والخاصة التي تحقق التنمية وهو ما يتطلب محاربة التخلف والفساد وتحقيق التنمية في البلاد الإسلامية
- احترام الملكية: لاعتبارها حقا غير مطلق يجب أن يستخدم في خدمة أصحابها وخدمة الجماعة، أي لا ضرر ولا ضرار، ويمكن أن نرد حقيقة الملكية أن المال مال الله وأننا مستخلفون عليه
- إمكان قيام الملكية العامة: حيث تكون لازمة وتتحدد في ضوء الظروف المتغيرة بطبيعتها تبعا للزمان والمكان (الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار)
- الحرية: ففي مقابل احترام حريات الأفراد فإن من حق الدولة تتدخل للمحافظة على مصلحة الجماعة لمنع الاستغلال أو الاحتكار ولمنع رفع الإثمان أو تحجير الأرض ومنع الضرر بصفة عامة عن الجماعة .

[٢٨] – رفعت العوضى: القيم الحاكمة لتنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠

٣- القيم ودورها في تنمية الاقتصاد

إن القيم لها أهمية في الحياة لا يغفل عنها علماء الاقتصاد وذلك لِما تشتمل عليه من قيم تربوية وسلوكية تتحدد بمعيار الثقافة القائمة بالمجتمع .

وإذا كنا بصدد القيم التي من المفترض أن تكون لها علاقة مباشرة بالتنمية عامة والتنمية الأقتصادية خاصة،فإننا نعنى بها ؛ أنها أداة اجتماعية تحمل الكثير من الخصائص والصفات المرغوب فيها من الجماعة وتوجه سلوكهم للحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي لاستقرار المجتمع، إذن فهي مرجعية للسلوك . ومن أمثلتها التسامح والحق والعدل والأمانة والتعاون والإيثار . ومن المؤكد أن مصدرها الشريعة المنزلّةّ أو اجتهادات العلماء، أو ما اتفق عليه المجتمع أو نتيجة حوادث معينة عبر تاريخ المجتمع .([٢٩])

إن في تاريخ كل مجتمع تنشأ فيه حال الرخاء والغنى قيم غايتها جميعاً ضبط السلوك داخل المجتمع وتيسير التفاعل بين أفراده والقيم الشاملة (دينية وسلوكية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية ..إلى غير ذلك) مرتبطة بمنظومة من المفاهيم وأنماط من السلوك ليست منفصلة عن الواقع من حيث أنها معيار لضبط السلوك الاقتصادي العام للهيئات والشركات على اعتبار أنها تمثل ركيزة للتنمية .

ولقد اهتم الإسلام بإقامة علاقة تبادلية بين التنمية وحجم الدخل والثروة من ناحية وبين القيم التي تساعد على الإنتاج وتساهم في نماء الاقتصاد للدولة من ناحية أخرى، حيث لا يحبذ الاستهلاك على حساب الإنتاج، فدعي كل فرد إلى المساهمة فى الإنتاج، يقول صلى الله عليه وسلم " ما أكل أحد طعاما قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده ". ومعنى ذلك أن أفضل طريقة تحافظ على سد حاجات أفراد المجتمع هي أن يمارس كل فرد عملاً يضيف إلى الإنتاج القومي في شتى المجالات، حتى تتحقق أهم مقومات الأمن للإنسان والمجتمع ككل، ويتمكن الناس من المشاركة في إثراء الاقتصاد والإسهام في نمائه . وتجدُر الإشارة إلى أن للقيم دور كبير فى التنمية عامة والاقتصاد الإسلامي خاصة، إذ لابد من ملازمته، لأن التنمية الاقتصادية ليست مطلوبة لذاتها ؛ بل هي وسيلة لتحقيق الرخاء والسعادة وإقامة الدنيا والدين، وإذا كان الاقتصاد الإسلامي يدعونا إلي العمل والاستثمار وتعمير الأرض والسير فيها، فإن هناك ضوابط دينية وأخلاقية تحكمه تتمثل في قول الله –تعالي "وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" أية ٧٧ سورة القصص)

[٢٩] رشا جمال نور الدين الليثى: الطفولة والقيم العلمية الواقع والمأمول، ط١، دار الفكر العربى، ٢٠٠٩م، ص ١٠٦

وبناءاً على ما سبق يمكن استخراج بعض الضوابط للقيم الاجتماعية من هذه الآية وهي:

- أن الملك لله أساساً وخزائن الرزق بيده.
- يجب علي الإنسان أن يبتغي وجه الله لكل أعماله من حيث الصدق والأمانة والوفاء وحسن المعاملة وإتقان العمل ....وغير ذلك من السلوكيات الايجابية.
- يجب علي الإنسان ألا بهمل حقه في الاستمتاع دون إسراف أو تبذير
- يجب علي الإنسان أن يحسن إلي المحتاجين كما أحسن الله إلية .
- أن يتجنب الإنسان توجيه ثرواته وأعماله نحو الإفساد في الأرض أو إيذاء الآخرين .[٣٠]

وإذا كنا بصدد القيم التي تحقق التنمية فإن الإسلام قد وضع عدة مبادئ عامة للنظام الاقتصادي من الضروري مراعاتها عند التنمية منها:

- ♦ تحقيق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة معا وهو ما يستلزم إحداث التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وما يستلزم التعاون .
- ♦ العدالة الاقتصادية وتتمثل في الثمن العادل والأجر العادل فى الربح، فالإسلام ينكر الاستغلال الاقتصادي
- ♦ التكافل الاجتماعي بما يستلزم التوزيع العادل للدخل والثروة ومن حماية الطبقات الفقيرة بما يضمن الحد له من المسكن والمأكل والزواج، فالتكافل أساس فى مساواة الناس في الحقوق والواجبات، وهو ما يستوجب التكافؤ بين العمل ومقدار الثمن وان تكون نتائج الأعمال بمقدارها وان يهيأ العمل للقادرين [٣١]

ومن تلك المبادئ؛ نجد أن عدداً من الضوابط والقيم الايجابية التي حث عليها الإسلام من خلال المعاملات المادية والعلاقات الإنسانية لتحقيق هذه الغاية ولها دوراً في التنمية الاقتصادية أهمها:

= قيمة التقوى والعمل الصالح:

جعل الإسلام معيار التفاضل بين الناس يعتمد على ما يقدمه الشخص من عمل يعود بالنفع عليه وعلى الناس جميعا أي بقدراته الإنتاجية، ويعنى ذلك أن الانحراف عن

٣٠- عبد الحليم الجندى: الأخلاق فى الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل، القاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢م، ص ١٤

٣١ - احمد أمين:الأخلاق فى الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٤

هذا المعيار له الأثر على الدخل القومي للدولة الذي يؤدى بدوره إلى التفاوت فى الدخول وعدم المساواة بل إلى الاستهلاك على حساب الإنتاج، ويصبح الفرد مظهرياً لا إنتاجياً ليجنى المجتمع تخلفاً وانخفاضا فى مستوى المعيشة . لذا يجب الحرص على دفع الفرد وحثّه على العمل الصالح وإتقانه، يقول سبحانه وتعالى " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم " سورة النحل آية ٩٧ .

= قيمة حفظ المال وصيانته:

وتعتبر هذه القيمة ضمن المقاصد الخمسة المعروفة التي أوصى الإسلام المحافظة عليها وهى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال . " يكره صلى الله عليه وسلم لكم ثلاث قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال، وينقسم المال الذي تهتم به الشريعة بحفظه وصيانته إلى نوعين: أ- المال الاستهلاكي . ب- المال الإنتاجي أما المال الاستهلاكي، هو الذي يستخدم مباشرة في إشباع الحاجات الاستهلاكية، وحفظه عن طريق البعد عن الإسراف والتبذير من ناحية والتقتير من ناحية أخرى بما يحقق المنفعة للشخص فى الدنيا والآخرة . أما المال الإنتاجي، وهو ما يتمثل في الأدوات المستخدمة فى العمليات الإنتاجية من أجل السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات، وحفظه وصيانته من خلال عدة مبادئ منها:

ـ عدم تحويله إلى مال استهلاكي، بمعنى عدم تحويل العوائد الدورية التي يديرها رأس المال الإنتاجي إلى مال إستهلاكى .

ـ المحافظة على سلامته بالإحلال، بمعنى عدم تحويل السلعة الإنتاجية إلى سلع استهلاكية وهو ما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله "إياك والحلوب"

ـ توسيع طاقته بتحقيق التراكم الرأسمالي، بمعنى أن تتم المحافظة على حجم المال القائم فلا يتعرض للتناقص في طاقته الإنتاجية بسبب عدم صيانته من ناحية أو عدم الاهتمام بالقواعد الفنية بخصوص الإهلاك الذي يصيب رأس المال من جراء استخدامه فى العملية الإنتاجية من ناحية أخرى حتى لا يحدث نقص في الإنتاج، فتوسيع الطاقة الإنتاجية يكون بالقيام بالاستثمار، حيث المجتمع مُطالب بتوسيع رقعة الاستثمارات عن طريق مدخراته التي يوفرها من العملية الإنتاجية ليؤدى هذا التراكم في رأس المال الى نموه وبالتالي توسيع الطاقة الإنتاجية في المجتمع، كما أن الموازنة بين الحاجات الاستهلاكية والحاجات الاجتماعية والاستثمار والمحافظة عليها من التصرف المرضى إسلامياً ويحقق النمو والاقتصادي

ـ الاستهلاك من الدخل لا من رأس المال، بمعنى المحصلة النهائية لكل التوجيهات السابقة تتمخض عن أمرين: الأول: أن يكون الاستهلاك من الدخل وليس من رأس المال، والثاني: أن يكون الاستهلاك بعض الدخل وليس كل الدخل . فالدخل دائماً متجدد من

واقع المشروعات والاستثمارات والخدمات التي تقوم بها الدولة، وتجدده هذا يوافق التنمية الاقتصادية ويجعلها تنمية مستدامة . أما رأس المال فهو حجم معين من الثروة أو الأصول الإنتاجية وعدم صيانته و موالاته بالإحلال ينتهي ويتلاشى، يقول سبحانه وتعالى " يأيها الذين أمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض "سورة البقرة آية ٢٦٧، وتأمرنا الآية الكريمة بالإنفاق من الكسب والكسب هو الدخل وليس رأس المال، أما قوله من (طيبات) وقوله (مما أخرجنا)، يفيد أن الإنفاق يقع على بعض الخارج من الأرض وليس كله

= قيمة شكر النعمة:

وتعتبر من أهم القيم التي جاء بها الإسلام يقول سبحانه وتعالى " واشكروا لي ولا تكفرون" سورة إبراهيم آية ٣٤ وقد حببها الله تعالى للإنسان من باب مصلحته العاجلة ("لإن شكرتم لأزيدنكم) "سورة إبراهيم آية ٧ ومن باب الحصول على رضوان الله تعالى "وإن شكروا يرضه لكم"سورة الزمر آية ٧ ومن باب معنى العبودية "واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون"سورة البقرة آية ١٧٢، وإذا انتقلنا الى هذه القيمة الضابطة والناجزة للتنمية، نجد أن الثروة التي بيد الإنسان والدخل المتولد منها،هما بعض نعم الله تعالى وأنه مكلف بشكرها،فإذا كان رأس المال قد خلق ليستخدم فى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات، فإن العمل هو الوسيلة التي يحصل عليها، وشكر النعمة هي البركة التي بموجبها ننتج سلعاً غير خبيثة وخدمات لها نفع عام للمجتمع وأفراده . وعلى العكس، إذا لم يستخدم المال في الإنتاج أو الاستثمار حيث أوجده الله تعالى لنستخدمه لا نعوقه، فوجود طاقات بشرية معطلّة أو طاقات فائضة فى المصانع والمزارع ووجود موارد غير مستغلة هو كفر بنعم الله تعالى [٣٢]

٤ . قيم التربية الاقتصادية

لابد من تربية الإنسان على التعامل مع شئون المال والاقتصاد كسباً وإنفاقاً وتعاملاً، فمن الضروري تنشئة الأجيال على عدة قيم دينية وأخلاقية وسلوكية تُلزِم المؤسسات التربوية إتباعها ومقومات لتهيئتهم للسلوك الاقتصادي لإعداد جيل قادر على تحمّل مسئولية الإنتاج والاستثمار؛ وأمثال هذه القيم يمكن تلخيصها كما يلي:

أ ـ العمل طريق الحصول على المال:

حث الإسلام على العمل المشروع والكسب الحلال، وجعله الطريق الى تملُّك الثروة المال، فأمرنا الحق سبحانه بعمارة الأرض عن طريق العمل الذي ييسّر الإنتفاع بما

[٣٢] يوسف إبراهيم يوسف: القيم الإسلامية ودورها فى ترشيد السلوك الإستهلاكى، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص٤٥-٥٧

أودعه الله فيها من خيرات وثروات من معادن وأنهار وبحار وإقامة الصناعات والمباني وغير ذلك من متطلبات الحياة، وبما يجعله سيداً عليها لا عبداً فيها حتى لا يصبح مادي النظرة والسلوك . وقد قرن الحق تبارك وتعالى بين الإيمان والعمل في قوله "والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون".

يقول صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب المؤمن المحترف " بمعنى الذي له حرفة أو مهنة أو عمل شريف ليحارب البطالة والتقاعس عن العمل يرضى عنه الله سبحانه وتعالى [٣٣]

ب ـ العلم والمعرفة طريق للتنمية الاقتصادية:

منذ القدم يتعلم الأبناء من الآباء والصغار من الكبار ومن ذوى الخبرة والمعرفة كيف يزعون ويحصدون، وكيف يصنعون الآلات والأدوات وغير ذلك مما يعينهم على شئون الحياة .

نحن في عصر العلم الذي نعيشه اليوم لا يمكن أن ننسى أهمية العلم ونحن نتحدث عن العمل والإنتاج وعن الاقتصاد ومقوماته، بعد أن صار العلم اليوم صناعة من الصناعات، بل ومن أهمية الصناعات يقول الله تعالى " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات " (سورة المجادلة آية ١١)، وقد وصل العلم إلى هذه المنزلة لأنه أداة مسخّرة لعمارة الأرض والسعي وراء الرزق والتغلب على المشكلات وزيادة الإنتاج . وقد دخلت التكنولوجيا اليوم فى شتى المجالات وخاصة مجال الاقتصاد . [٣٤]

ت ـ ترشيد الإنفاق والاستهلاك:

يتأثر المستوى والاقتصادي لكل من الفرد والمجتمع بالعمل وزيادة الإنتاج وبنمط الاستهلاك المُتبع، فيتأثر إيجابياً وبالاستهلاك المنظّم وبالإنفاق الرشيد، كما يتأثر سلباً بالبخل والتقتير، لذلك جاءت توجيهات الإسلام التربوية ليستهلك كل ذي حق حقه دونما إفراط أو تفريط . فالقوامة والاعتدال في الإنفاق على النفس وعلى من ينفع مجتمعه ويفتح باباً للآخرين للعمل والكسب من أسس الاقتصاد الإسلامي .[٣٥]

ث ـ الادخار واستثمار الأموال وتحريم كنزها:

إذا كان العمل والإنتاج هو الأساس في البناء والاقتصادي، وكان ترشيد الإنفاق والاستهلاك دعامة من دعاماته، فإن فى استثمار عائد العمل وفائض الترشيد من الأموال

---

[٣٣] محمد عبد المنعم مرسى: فى الأصول الإسلامية، المكتبة الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ١٥٢

[٣٤] محمد الدسوقي: دعائم العقيدة في الإسلام، طرابلس، كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٠م، ص١٧٧

[٣٥] سعيد إسماعيل عثمان القاضي: التربية الاقتصادية للأبناء في البيت والمدرس، مرجع سبق ذكره، ص٧

وعدم كنزها وحجبها عن الاستثمار، تنمية لاقتصاد الفرد والمجتمع لزيادة الدخل على المستوى الفردي من جهة والمستوى الوطني وتنمية الثروة القومية من جهة أخرى.[٣٦] لذلك حرّم الإسلام كنز الأموال وعدم الاستفادة بها يقول سبحانه وتعالى"والذين يكنزون الذهب والفضة فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم (سورة التوبة آية ٣٤) انطلاق المال منفعة للصانع والزارع والتاجر فتدور عجلة الحياة وتنمو اقتصادياته .

ج ـ مشروعية الكسب والإنفاق:

يؤكد الإسلام على العمل الصالح فحرّم أكل أموال الناس بالباطل قال تعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " سورة البقرة آية ١٨٨، وقد جاء التحريم واضحا لكل ألوان أكل المال، كالربا، والغش، والاحتكار، والسرقة، وتطفيف الكيل والميزان ...الخ، فحرّم الربا حيث أخذ زيادة على الدّين نظير التأخير في السداد لما فيه من قتل للعلاقات الإنسانية، وحرّم السرقة في أخذ أموال الناس خُفية حتى لا يكون هناك ظلم وتجنّى على حقوق الآخرين، كما حرّم الاحتكار حيث يخفى التُجار السلع عن الجمهور حتى ترتفع سعرها ويحققون مكاسب ليس لهم الحق فيها، يقول صلى الله عليه وسلم "من احتكر فهو خاطئ" . وقد حرُم التلاعب في الكيل والميزان ليأخذ كل من البائع والمشترى حقه دون نقص أو إسراف لنشر المحبة والرضا في المعاملات المادية، كما جاء تحريم استغلال النفوذ للحصول على المال كمن يشغل وظيفة أو منصب، مما يترتب عليه تعطيل مصالح الناس أو الإضرار باقتصادهم أو باقتصاد المجتمع . وقد حرّم الإسلام الإنفاق على كل ما يضر بالفرد والمجتمع، من المأكولات والمشروبات أو سلع وسائل للهو أو غير ذلك مما يلحق الضرر بالجسم أو العقل أو الروح أو الأخلاق أو العلاقة مع الآخرين، أو تؤدى إلى تبديد الأموال والموارد والوقت من غير فائدة لأنه سيلحق الضرر باقتصاد المجتمع الإسلامي ويعطل مسيرة التنمية .

إن الأصل في النظام والاقتصادي الإسلامي هو أن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، يقول تعالى "لله ملك السموات والأرض وما فيهن" سورة المائدة آية ١٢٠، وعليه إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة (المجتمع) فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على الفرد حتى لا يتأثر المستوى والاقتصادي وبالتالي تنمية المجتمع.[٣٧]

---

[٣٦] محمد عبد المنعم عفر: السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، ١٩٩٨م، ص١٤٥

[٣٧] عبد الغنى عبود: التربية الاقتصادية فى الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٠م، ص ٤٨-٤٩

ح ـ التكافل الاجتماعي:

عدّد الإسلام صور التكافل الاجتماعي وأشكاله ..، فجعل الزكاة أحد التعاملات فرضاً وحقاً معلوماً للفقراء والمستحقين، فقال تعالى: " والذين في أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم" سورة المعارج آية ٢٤-٢٥، وفى إخراج الزكاة تربية للمجتمع وحماية للمال ونماء له، وتحقيق التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويتقارب مستوى المعيشة بين الأفراد فيقبلوا على العمل والإنتاج دون إهمال أو إضرار ر بمصالح الآخرين [٣٨] .

ولأن الدين الإسلامي دين لكل زمان ومكان، فقد ناقش ووضع كافة التوجهّات التي تعين المسلمين على إيجاد الحلول لكافة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم، ولذلك وُضعت القيم ومقوماتها ضمن آيات كثيرة لجعل المعاملات الإنسانية في الاتجاه الصحيح، والذي يعين على التنمية والتقدم ونماء الاقتصاد. إن الترشيد في الإنفاق والاستهلاك يعين على إتباع أسلوب صحيح في زيادة الإنتاج، كما أن استثمار الدخل القومي في إنشاء مشروعات وخدمات لأفراد المجتمع يجعلهم في رغد العيش ويرفع من مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى ضرورة العمل الصالح ومشروعية الكسب الذي ينظم العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع وينشر العدالة بينهم ويُلزمهم بالحقوق والواجبات، كما أن التكافل الاجتماعي الذي فرضه سبحانه وتعالى في الكثير من السور، داخله الرحمة والمودة التي تعين الناس على إتقان العمل والتعاون الذي يعكس بدوره صدق السلوك الإنتاجي وفعالية السلوك الإسلامي .

إن منظومة القيم والإلمام بها، وسنّ التشريعات والقوانين الخاصة بالاقتصاد بمعرفتها ومن خلالها، بل وأخذ النظام والاقتصادي الذي نادت به، لمن دواعي النجاح والتقدم للتنمية عامة وللاقتصاد خاصة، ولذلك من الأهمية تربية النشء اجتماعيا واقتصاديا على هذه القيم وان يصبح مشاركاً بالعمل الصالح والإنتاجي لا الإستهلاكى، يخلق جيلاً واعياً لا يحرص على مصالحه الشخصية، بل ينظر إلى المصلحة العامة للآخرين، ومنتمياً لوطنه ومجتمعه ليقوده إلى التقدم والتنمية الاقتصادية .

[٣٨] نيرفانا حسين الصبرى: التوجهات الإسلامية للمشكلات الاجتماعية للأسرة المصرية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٥٤

المبحث الثاني

التعليم وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

ا . مفهوم التعليم والتعلّم في التنمية:

إذا كانت التربية تختص بمعنى شمولي، يتصل بمشاركة جميع الأطراف في تطوير حياة الأفراد والمجتمعات طبقاً لفلسفة كل مجتمع وبيئته، فإن مفهوم التعليم يختص بتلك الأهداف المقصودة التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها في كل مرحلة من مراحل الدراسة، ولكل فئة من الدارسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف التربوية البعيدة ؛ وذلك في زمن محدد وبإتباع آليات مخططة مسبقاً، ومن خلال مؤسسات ذات كيان أو شخصية معنوية واضحة ومحددة. وما ينتج عن هذه العملية هو ما نسميه التعلم، ولا تطلق مفردة التعليم على النشاط المحصور داخل المؤسسة التعليمية ـ مدرسة كانت أو جامعة ـ بل يمتد ليستمد النشاط التعليمي خارجها كذلك مثال؛ التعليم الفردي والذاتي عبر الانترنت ووسائل الاتصال المختلفة(٣٩). ومن منطلق هذا المعنى للتعليم، يتضح مدى دور كل من المدرسة أو الجامعة على حد سواء في تهيئة الفرد للدخول إلى المجتمع الكبير من المراحل الأولى في حياته .

والمدرسة بالأخص لها دور ذو أهمية في تهيئة الطفل للمشاركة بالسلوك والفكر الاقتصادي من خلال أنه يعيش فيها تحت سلطة ونظام اجتماعي، فمنها يبدأ في تعلّم ما ينعكس بالضرورة على سلوكه وطبعه وتكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه، ومنها ينعطف نحو المستقبل مزوداً بالقيم والمفاهيم التي تقوده في مسيرته وتحدد إلى حد كبير دوره في هذا المجتمع. كما تقوم المدرسة بدورها في تحقيق الوعي الأمني من خلال تبصير طلابها بما يدور حولهم من مشكلات مجتمعية واقتصادية، وطريقة التعامل مع المواقف عند الحاجة، وتلعب التوعية دوراً هاماً في نشر الحقائق والمعلومات بين الطلاب فتؤدي إلى تحسين سلوك الطلاب وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم وآرائهم وأفكارهم نحو السلوك الاقتصادي والحرص على تحقيقه، وإرشادهم لحقيقة المواقف والظواهر المحيطة بهم كي تستطيعوا فهم ما يدور حولهم ومن ثم التعامل معه بشكل فعال(٤٠).

أي أن المدرسة تقوم بالتنشئة الاقتصادية للطفل بطريقة غير مباشرة، سواء من خلال النشاطات الاجتماعية الموجودة بها أو من خلال الأنظمة الإدارية الرسمية بداخلها أو من خلال تفاعل المعلمين مع الطلاب، ويسمى هذا بالتعلم الاجتماعي الذي يعني: تغير

(١) حارث عبود: الاتصال التربوي، دار وائل للنشر، عمان، ط١، سنة ٢٠٠٩م، ص ٥٧ . ٥٨.

(٢) عايضة حمودة مسفر القمي: الإبعاد الاجتماعية والثقافية للوعي الأمني لدى الشباب، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧-٧٨

ظروف التنبيه البيئي في الأسرة أو المدرسة وجماعة الأصدقاء، والذي يكون له قيمة في عملية التوحد، ويقوم التعليم الاجتماعي على تحليل للمتغيرات التي في البيئة سواء في المحاضر أو الماضي والتي تعمل على ضبط السلوك. وتأتي معظم أشكال التعلم الاجتماعي من خلال التدريب والتعليم المباشر، وهي المواقف التي تتم فيها تلك المحاولات الواعية من جهة أشخاص في المجتمع بهدف التوصل إلى نوع من التنشئة السياسية المحددة الواضحة لأفراد آخرين (٤١).

ولهذا فإن ذلك يقيّض اتخاذ قرار يختص بإنشاء فصول في النظام التعليمي يعد لها مناهج دراسية تنتج آفاق الطلاب نحو قضايا هامة داخلياً وعالمياً يشاركون فيها بآرائهم ويبحثون لها عن حلول تلائم مجتمعهم، وذلك تبعاً لإمكانياتهم وقدراتهم العقلية والنفسية والبدنية.

٢ ـ أثر التعليم في تكوين الحافز للتنمية

سنضع اهتمامنا هنا على التعليم الجامعي حيث يتزايد الاهتمام به لما له أثر فعاّل في مسيرة التنمية الاقتصادية، حيث الجامعات هي البيئة الأساسية لإعداد الكوادر الفنية المتخصصة في المجالات كافة والتي تعتبر الأساس لكل عملية تنموية .

إن التأثير الذي تحدثه الجامعات والكليات داخل النظم التعليمية في معظم البلدان، تتضح أهميته من خلال دورها في النظرية التعليمية وإدارة البحوث وعلى ما تدرسه، فإن ذلك كله يؤثر على المعرفة والاتجاهات والقيم والممارسات للشباب والذي سوف يشكلون فيما بعد تنمية المجتمع في مجالات كثيرة (٤٢).

إن المناهج التي تركز عليها تنمية قدرات الطلبة في حل المشكلات ومهارات اتخاذ القرار والابتكار حيث تستخدم بصورة متكررة استراتيجيات تدريس تهدف إلى ترقية تعلم فعال مستقل أو موجه ذاتياً، وهو ما نسميه التعلم القائم على المشروعات، حيث يعتمد هذا التعلم على اثنين من المكونات التي تعتبر محورية في التعلم: الاحتياج، وهو المكون الأول ويتحدد في مسئولية الطلبة بتصميم أنشطة تعلّمهم الذاتية، والمكون الثاني انخراط الطالب الحيوي في حل مشكلات الحياة الواقعية . وتتمثل فلسفة تصميم الاحتياج في أن حل المشكلات أو اتخاذ القرار الفعّال يمكن تعلّمه بصورة أفضل عن طريق مواجهة الطلبة بالمشكلات، وتخطط لكل مشكلة بالطريقة التي تجعل الطلبة لكي يصلوا إلى الحل يجب أن يستفيدوا من مادة الموضوع القائم في فرع المعرفة الذي يدرسونه (المناهج)، وفي نفس

(١) محمود السيد أبو النيل: علم النفس السياسي عربياً وعالمياً، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

(٢) آرثر جين كروبلي: ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٨٢.

الوقت ينظر إلى اتخاذ القرار وحل المشكلات كمهارات يتعلمونها صريحة وموجهة من خلال مادة مطبوعة يعدها المدرس الذي يفتت عملية المشكلة ويسمح للطبلة باكتساب بصيرة نافذة في منهجهم التفكيري الذاتي إلى اتخاذ القرار(٤٣).

ومن ثم فإن التصوير لعملية التنشئة الاقتصادية ؛ أنها عملية تعلّم لها مكون اجتماعي، لذلك تمثل الجامعات قمم النظام التعليمي في كل دولة . الأمر الذي يجعل مسئولياتها الأساسية أن تقوم بدور قيادي وتوجيهي في المجتمعات، لذلك يجب ألا تنشغل الجامعات بالشكليات الإدارية الأكاديمية، وتوزيع الوظائف الإدارية والمحافظة على الأتعاب والمظاهر، والدفاع عن تصورات جامدة جعلتها تعزل الشباب عن مجتمعه والهروب من مواجهة مشكلاته، والعجز أمام قضاياه الاقتصادية .

٣ ـ أثر مخرجات التعليم الجامعي في النماء الاقتصادي

الجامعات لها دور لا يخفي في تشكيل الشباب وتهيئته لتحمل مسئولياته في الحياة، وهذا يتطلب أن تتاح لهذه الجامعات أفضل الموارد التي تساعدها على أداء وظائفها وتبعدها عن صراعات المجتمع والتيارات التي تتناحر فيه والأهواء السياسية المتقلبة للأنظمة، فهذا يمكنها من رصد الأحداث التي تتفاعل في المجتمع لتتمكن من مهمة التوجيه والقيادة(٤٤).

ولقد أصبحت الجامعة في المجتمعات المعاصرة وخاصة البلدان المصنعّة أكثر ارتباطا بالتطور العلمي والصناعي والتكنولوجي، وصار عمل الجامعة جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية الشاملة في المجتمع يؤثر ويتأثر بها، ولذلك خرجت الجامعة عن النطاق التقليدي بحيث تحولت إلى مؤسسات إنتاجية ذات ارتباط مباشر بحركة التقدم في المجتمع وهذا التحدي لابد أن يفرضه الواقع عندنا لكي نساير التغيرات التي تحدث في المحيط والبيئة والمجتمع دون أن تفقد الجامعة خصوصيتها أو تتخلى عن رسالتها .(٤٥)

وبالنظر إلى واقعنا نجد أن السياسات التعليمية ضعيفة وغير مؤهلة لتحقيق الأهداف التنموية واللحاق بالركب الحضاري، لان هذه السياسات تتنافى مع متطلبات النهضة الاقتصادية على وجه الخصوص لأننا ننتج قوى بشرية غير قادرة على العمل والإنتاج بل ولا تولّى قدرا كافيا من الاحترام لقضية العمل . وكان من أخطر ما قمنا به هو صب التعليم والمعلومات بصورة نظرية وإهمال قضية تنمية المهارات العملية والقيم الاجتماعية وحب

(١) المرجع السابق ص ٣٠٢.

(٢) عباس محجوب: نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، ١٩٨٧م، ١٤٤ص.

(٣) زينة فائر محمد: العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد قسم الإحصاء والبرمجة، السكان والتنمية، رسالة ماجستير، ٢٠١٣ م، ص ٨٤

الوطن فى نفوس الطلاب، هذا بالإضافة إلى احترام العمل والرغبة في الإنتاج والتطور والإبداع .

ومع هذا يتبادر إلى الأذهان مجموعة من التساؤلات التي يوجهها الدكتور عباس محجوب عن التعليم وكيفيته وتنوعه للوصول إلى إجابات تساعد في التنمية الاقتصادية:.

إن التعليم دائماً يعتمد على الجانب الإحصائي في إبراز منجزاته من حيث التطور الكمي، والزيادة الرأسية في ميزانيات التعليم ونسبتها إلى الميزانية العامة، وما إلى ذلك من الشكليات الذي لا يدل على المضمون، فالعبرة من التعليم في مدخلاته وآثارها ومخرجاته الايجابية * فماذا أضاف التعليم إلى الإنسان في فكره وتجاربه وثقافته، بل ماذا نمّى التعليم في إمكانياته العقلية والجسمية والعاطفية ؟

* ما أثر التعليم في التغيير الاقتصادي واتجاهات المجتمع نحو ما هو مطلوب؟

* ما التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها التعليم الجامعي ؟

* ما المردود الاقتصادي للتعليم العالي في سنوات خطة معينة؟

* ما الانعكاسات الإيجابية والسلبية للظروف الاجتماعية والاقتصادية على التعليم العالي؟

* ما الظواهر التي تعوق مسيرة التربية والتعليم في الجامعات لكي تحقق التنمية ؟ وما دور المناهج ؟ وما مدى مناسبتها تربوياً ؟ (٤٦)

و الإجابة تتلخص في كيفية توظيف التعليم استعداداً للتنمية الاقتصادية وذلك على النحو الآتي: جعل المؤسسة التعليمية ـ خاصة التعليم الجامعي ـ مؤسسة لتربية الشخصية المسلحة المتكاملة بحيث يتدرب فيها الطلاب على ما يلي:

١. الجندية بما يتعلق بها من مسئوليات وتكاليف وحقوق عن طريق الممارسة العملية.

٢. القيادة بما تتطلبه من مؤهلات، وما يترتب عليها من مسئوليات وحقوق وتكاليف.

٣. الجماعية بما تحقق (بين الطلاب) التعاون على البر والتقوى، وصد الإثم والعدوان.

٤. الموازنة بين الدراسات النظرية والعملية والفنية والمهنية بحيث لا يطغى جانب على الآخر.

٥. الحرية في إبداء الرأي للقضايا والمشكلات المجتمعية معتمدة على الحجة والحق والمنطق وتقبل آراء الآخرين، والتعبير عن الرأي وصولاً إلى الحق دون أي خوف أو إحباط.

(١) عباس محجوب: مشكلات الشباب الحلول المطروحة والحل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

٦. التنمية للمواهب والميول في المجالات المختلفة بما يكسب الطلاب المهارات في مواهبهم، والممارسة لهواياتهم المُصلِحة لمجتمعهم، وشغل أوقات فراغهم بما يفيد مجتمعهم. (٤٧).

٧. تهيئ للشباب الخدمات بما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة للحصول على المعلومات والبيانات ؛ لا أن نغلق عقولهم على معلومات معنية، كما نستطيع أن ننمّي قدرات أبنائنا على التفكير الحر غير المتحيز، والتفكير العلمي بما يتميز من موضوعية، ودقة التفكير الابتكاري وبما يتصف به من طلاقه ومرونة لا ان نحصرهم في التلقين(٤٨).

ولهذا قبل أن نمضي فيما يساعد التعليم على تأدية دوره في بناء الفكر للشباب المصري ليلحق بالتحديث والنماء للتنمية الاقتصادية، يمكن أن نشير إلى ضرورة إعادة النظر في مناهج الدراسة في مختلف مراحل التعليم بحيث يكون من أهداف هذه الدراسة، وتقوية الشعور بالانتماء للوطن عن طريق الأنشطة والممارسات التي تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية .

٤ . دور المؤسسة التعليمية في تنمية الفكر الاقتصادي:

يتفق علماء التربية في أن التعليم الفعال يؤدي إلى الاستبصار، والاستبصار يؤدي إلى تغير في الاتجاهات، وهذا بدوره يؤدي لتعديل أو تغير في السلوك، وهذا هو التعلم. والتعلم، يعد تجربة شخصية تحدث عندما يطرأ تغيير على السلوك الفردي فيتصرف الشخص أو يفكر بشكل مختلف، أو يكتسب معرفة أو مهارة جديدة(٤٩).

وبالنظر إلى الأجيال التي تخرجت من الجامعات نجدها أكثر الأجيال تعلما ولكنه فشل في فهم تعقيدات التطور البشرى ودوره في التطوير الاجتماعي والاقتصادي، لأنه وقع الاهتمام على كم الأعداد فكان على حساب النوعية، فأصبح الخريجين من ذوى المهارات المنخفضة ليشكّلوا رافدا من روافد البطالة، فمعظمهم غير قابل للتوظيف، وما أدل على ذلك ؛ قصور التعليم عن أداء دوره التنموي من خلال كوادر الخريجين ؛ ففي المجال الزراعي بالرغم مما نعانيه من نقص في الغذاء فإننا نقوم باستيراده وليس بإنتاجه، والمجال الصناعي حيث يكتفي التعليم بتخريج من يدير المصانع ويقوم بتشغيلها فقط وجعل الاعتماد الأكبر على الخبرة الأجنبية كمستوردين لها، كما أن التعليم الفني ـ خاصة

(٢) المرجع السابق: ص ١٢٤.

(١) سليمان حزين: مستقبل الثقافة في مصر العربية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ١٧١.

(٢) محمد محمود الحيلة: تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، عمان ص ٨١.

في مصر ـ يعانى من بطالة بسبب الانفصام بين التعليم والعمالة الفنية والتنمية لان التعليم بمعزل عن احتياجات سوق العمل .[٥٠]

وإذا اعتبرنا أن أهم أهداف الوسائل التعليمية هو التأثير في التصرفات التي تقع ضمن نطاق الغرض منها، فإنه يلزمنا أن ندرس المناهج التي تعيينا على إكساب الطلاب المهارات الجماعية والفردية، وأن نضع القضايا العالمية والمحلية الاقتصادية منها والاجتماعية موضع الدراسة والمناقشة حتى ننجح في تنمية وعيهم وفكرهم إلى ما يدور حولهم، وأن نضع الوسائل التعليمية الحديثة موضع الاهتمام خاصة في عصرنا هذا الذي نشرف فيه بتكنولوجيا التعليم.

إننا نمر بظروف اقتصادية صعبة زادت منها تكاليف التنمية وتكاليف الوفاء باحتياجات المعيشة، ونتيجة لهذه الظروف يظل شغلنا الشاغل هو التفكير في تطوير الخدمة التعليمية وتمكينها من القيام بواجبها المرجو منه في تنمية الفكر الاقتصادي في المستقبل.

وفي هذا المقام تطرح قضية التعليم أموراً بالغة الأهمية تتصل بحقوق المواطن والفرد ومسئولية الدولة، ومستقبل المجتمع ونظرته لعناصر التطور والتقدم. وهي أمور تتصل بالفلسفة والسياسة والاقتصاد، ولعل نقطة البداية هي التأكيد على أهمية المعرفة، عن طريق التعليم باعتباره من أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات في العلاقات المتبادلة مع الآخرين والممارسات المالية، ولذلك تمتد المعرفة إلى الكون بظواهره والأخلاق والديانات والآداب والعلوم وغيرها، ومن ثم فإن أوضح طريق في التعليم هو إعداد الطلاب وتدريبهم للوصول إلى المعرفة التي تبنى مجتمعاتهم، والتركيز على الفكر التنموي، بالتعليم والمعرفة تزداد إنسانية الإنسان وبه تنمو قدراته ويرتقى المجتمع [٥١].

إن انتشار التعليم أو انحساره لا يقتصر على المتعلمين أنفسهم، وإنما يؤثّر بشكل حاسم في نوع الحياة العامة، كما يؤثر على قدرات المجتمع الإنتاجية، ومن ثم يجب ألا نترك أداء الخدمة التعليمة لأهواء ورغبات الشباب، بل يتعين علينا أن نضع لها ضوابط تجعل من التعليم مؤشراً للتقدم والتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق الأساسيات المعروفة في بناء المناهج وتخطيطها، ومنها تحديد المواد الدراسية التي تُقرر أوجه النشاط الذي يؤسس العلاقة بين النشاط الاقتصادي واحتياجات سوق العمل والصرف، يعني تحديد الإطار العام للتعليم وخاصة التعليم الجامعي بحيث توضع في ضوءه مناهج كل مادة الموضوعات المنسقّة مع المواد الأخرى، ومحتوى المادة من حيث الكم والكيف. ومن

---

٥٠) محمد عبده يمانى: مستقبل التعليم في العالم الإسلامي، سلسلة محاضرات كبار العلماء والخبرة، مركز صالح كامل، ٢٠١٢م ص١٩-٢١ بتصرف

(٢) سليمان حزين: مستقبل الثقافة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨.

الأمور التي زادت تعقيدا القائمين علي طرق التدريس، حيث الاعتماد على ثقافة الذاكرة وليس على تشكيل ثقافة الإبداع بما يغذيه التفكير العلمي والبحث الدائم عن المعرفة [٥٢]

وعلى ذلك ينبغي أن تكون الدراسة الجامعية من أهم أهدافها ؛ الدراسة التوجيهية التى تعمل على إكساب الطالب مهارات متعددة وتفتح أمامه آفاق المعرفة ليتعامل معها بنفسه. وتعتمد على مواد توجّه الطالب لاستيعاب تفاصيلها بإعطائه وقتاً أوسع للبحث والدراسة في المكتبة مع محاضرات قليلة بعيدة عن التلقين والحشو. لذلك أصبح ما يحقق الفكر الاقتصادي وضع المناهج والتخطيط لها من حيث التخصصات التي تشمل تطويرا للتربية والتعليم ؛ من الدراسات التربوية والنفسية والبيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وإسناد أصحاب الخبرة في مجال التعليم وقياداته وتقييمه، فلم يعد تخطيط المناهج معنياً بتحديد المواد الدراسية فحسب، بل العناية إلى جانب ذلك بتحديد الأهداف العامة والخاصة للمنهج وتحديد حاجات المجتمع، ومن تقع عليه عملية التربية وما يحققه التعليم، إلى جانب التخطيط للأنشطة التي تحقق تلك الأهداف وكيفية ممارستها لتنمية الفكر الاقتصادي [٥٣].

وتعتبر الجامعة في النسق التعليمي نسقاً فرعياً ضرورياً، لجأت إليها المجتمعات لإشباع حاجات نفسية وتربوية للشباب، عجزت عن أن تؤديها المؤسسات الخارجية (الأسرة والبيئة المحيطة) بعد تعقيد الحياة، فأصبحت الجامعة نسقاً تربوياً بجانب انه نسق تعليمي، يتلقى فيه الطلاب العلم والمعرفة، ويتعودوا فيها الاعتماد على النفس وتحمل المسئولية واستيعاب الفكر الاقتصادي التنموي واحترام القانون وضبط الانفعالات والولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه[٥٤].

فطريقة التفاعل التي تتمركز حول القيام بالتعليم، والعملية التعليمية التي تتكون من قضايا وموضوعات وحقائق ومهارات واتجاهات وقيم أخلاقية هادفة، هي التي تشكل وتنمّي فكر الشباب اقتصاديا وتضعه علي طريق الولاء والانتماء، لذلك لا يمكن النظر إلى التعليم منعزلاً عن الظروف المجتمعية والمشكلات التي يعانى منها، بل ينتظر إليه على انه يتأثر ويؤثر في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالعلاقة بين التعليم كنظام اجتماعي منبثق من نسق المجتمع له علاقة فاعلة متبادلة، ولذلك من الضروري إيجاد

---

[٥٢]) نير فانا حسين محمد: المشاركة الاجتماعية والانتماء في المجتمع المصري، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥

(١) عباس محجوب: نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥، ١٣٨.

(٢) السيد حنفي عوض: علم الاجتماع التربوي الأسس النظرية والمجالات التطبيقية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط٢، ٢٠١٣م، ص ١٢٧.

الحلول للمعوقات والمشكلات التي تواجه نظامنا التعليمي التي يمكن تحديدها فيما يلي:

١. غياب الفلسفة التربوية المتكاملة التي تشكل البنية الأساسية في عالمنا التربوي، وتوجهنا في تخطيطنا لتحقيق آمال المستقبل المرتقب.

٢. انتشار الطابع النظري في معظم دراساتنا حتى في المجالات العملية.

٣. التخبط في سلطة اتخاذ القرارات، وتعارضها مما يشبع جو من عدم الاستقرار والقلق.

٤. افتقار السياسة التعليمية لعنصر الاستمرار والاستقرار.

٥. المكانة المتواضعة للتعليم في عمليات التغيير والتطوير والتنوير لمجتمعنا المعاصر(٥٥).

لذلك وضع الإسلام التعليم موضع التقدير والاحترام بقوله تعالى "إقرأ وربك والأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم (سورة العلق آيه ١) أي حث على التعليم المفيد الذي ينير للشباب طريق المعرفة والهداية وحثه على البحث والدراسة لمشاركة مجتمعه في التنمية بشكل عام والاقتصادي بالعمل والإنتاج بشكل خاص .

ولا أدل على مزج الإسلام بين الفكر والتطبيق من تلك الصلة العميقة والعلاقة القوية بين العلم والعمل. فالعمل ينبغي أن يكون مطابقاً للعلم، لأن العلم مبدأ، والعمل تمام، والمبدأ بالإتمام يكون ضائعاً، والتمام بلا مبدأ يكون مستحيلاً(٥٦).

ولما كانت المؤتمرات القمة العربية دائماً تنادى نحو تفعيل التنشئة الاقتصادية والسياسية من خلال المناهج المدرسية للطفل، نجد أن مؤتمر القمة التاسع عشر في مارس ٢٠٠٧م جاء ببيان على لسان عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية سابقاً يقرر منها ما يلي:

أ- إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يعمق الانتماء العربي المشترك ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة ويرسخ قيم الحوار، قيم الإبداع، ويكرس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلية للمرأة.

ب- تطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية عبر تفعيل المؤسسات القائمة، ومنها الأهمية التي تستحقها، والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي والإنتاج المشترك للكتب والبرامج

(١) شبل بدران التعليم والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٣، ٢٠١٤، ص ١٥.

(٢) صلاح الدين بسيوني رسلان: القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٥٤.

المخصصة للأطفال والاهتمام بضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول للقضاء على البطالة والتعاون المشترك لسد احتياجات الشعوب، واستحضار اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال[٥٧].

٥ ـ الجودة التعليمية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية:

لاشك أن التعليم له الدور الكبير في التنمية الاقتصادية من خلال قيامه بأدوار متعددة ومتشعبة، من أهمها تنمية الموارد البشرية وزجها في المجالات الإنتاجية بشكل فاعل، لذلك تعتبر الجامعة ليست مؤسسة تعليمية فقط بل مؤسسة اقتصادية، وهذا ما دعي السناتور (ادوارد كنيدي) في وصفه للصراع الاقتصادي الذي يحدث بين أقطار العالم المتقدمة فى المستقبل ؛إلى أن يقول إن المعارك الاقتصادية في الغد يجرى حسمها في الفصول الدراسية[٥٨]

وبالنظر إلى المستوى التعليمي في مصر مقارنة بالدول العربية الأخرى، نجد أن مستوى الإنفاق على التعليم من ميزانيات الدولة ليست مكملة للحد الذي يجعل منه مخرجات تساعد في التنمية الاقتصادية ؛ على سبيل المثال الطالب وهو أحد مدخلات التنمية ومخرجات التعليم غير مؤهل للحداثة والتطور والإبداع، ليس هذا فقط بل مساهمة نسق التعليم في تهيئة القدرات البشرية للعطاء العلمي بات غير كافي لاكتساب التنمية المستدامة في شتى المجالات وبناءا عليه ؛ فقد أصبح ملحا أن توضع برامج للإصلاح الجذري للتعليم بدون تباطؤ أو تحيز حيث هو الأساس في تكوين رأس المال [٥٩]

فالنظام التعليمي له دور جوهري في تكوين أحد مدخلات التنمية الاقتصادية وهو الإنسان في جميع مراحل عمره، يبدأ ذلك من النشأة الأولى في المؤسسات التعليمية المختلفة وتزداد عبر الأجهزة المنوط بها العمل مع الشباب إلى مراكز وهيئات البحث العلمي من خلال التدريبات والدورات المكملّة له في تنمية الوعي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . ان عمليات التطوير والإنماء الاقتصادي للمجتمعات تفرض عليها أن يأخذ العلم والتكنولوجيا دورهما، لأنه قوة الاقتصاد تأتى من قوة التعليم وأيضا من صحته وخاصة في التعليم العالي، فالبناء العلمي الحديث يتأثر بالنظام التعليمي، لذلك فالسياسة التعليمية للدولة مطالبة بتضافر جهود كافة مؤسساتها لصياغة الشباب نحو الفكر العلمي الاقتصادي لنماء الدولة .

---

(٣) مركز المعلومات: صحيفة الأهرام، العدد ١٨٥٩، ٣٠ مارس سنة ٢٠٠٧م .

٥٨ – جمعة الكبيس: دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، الدوحة، ٢٠٠١ م، ص٣٢

٢– إبراهيم أبراشي: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٨م، ص س٢١٥

وحتى يتمكن التعليم من أداء وظيفته التنموية فى الاقتصاد ؛ لابد من الأخذ ببعض الاتجاهات في السياسة التعليمية على النحو التالي:-

١- إن التعليم عملية مستمرة استثمارية لها مدخلات ومخرجات تتحدد في الطلاب والمناهج والقائمين على التعليم واحتياجات سوق العمل

٢- إن انسياب الحركة بين أنواع التعليم ومستوياته أصبح ضرورة للاستجابة إلى التغير في متطلبات سوق العمل في المجتمع، ولمراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين

٣- إن تنوع أساليب التعليم ونمطه وخططه ومناهجه أصبحت من السمات الأساسية للتعليم المعاصر ومن ملامح التعليم في المستقبل في مدخلات التنمية المستدامة [٦٠]

٤- إن تربية علماء الاقتصاد أصبحت من أهم أهداف التعليم المعاصر، ومن ثَم اكتشافهم المبكر وتهيئة البيئة التعليمية المناسبة لهم تمكنّهم من الإبداع وتزيد من قدراتهم العقلية والمهارية في إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية التي نعانى منها

٥- إن تطوير التعليم عملية مستمرة يجب أن تعتمد على المستحدثات من المناهج والعلوم الحديثة والأبحاث العلمية والتوصيات التي تنادى بها الدراسات البحثية الخاصة بالاقتصاد، والتجارب التي سبقتنا بها الدول المتقدمة اقتصاديا وعلميا

٦- إن مهارات الاختيار بين البدائل المختلفة وسرعة اتخاذ القرار والقدرة على توصيل الأفكار وحل المشكلات والنقد والتحليل ؛ من الأهداف الأساسية للتعليم في مواجهة التحديات الاقتصادية للدول النامية في هذا القرن .[٦١]

إن التعليم والواقع التعليمي يحتاجان إلى إصلاح جذري يبدأ بإدراك حقيقة مهمة هي أن التعليم يساهم في بناء الإنسان وبناء المجتمع اقتصاديا، فلو أسقطنا قيمة العمل والإنتاج وسلكنا سلوكا سلبيا في مجال التعليم بعدم الالتزام والسير على القيم التي تحقق الأهداف التنموية المرجوة منه، لن نستطيع اللحاق بالمجتمعات المتقدمة والعبور إلى آفاق النمو والتنمية . فلابد من ممارسة نضال تنموي في المؤسسات التعليمية هادفة إلى

---

[٦٠] -عبد الحليم الجندي: الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد٢٥، ٢٠٠٥

[٦١] -التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة الدول العربية واللجان الاقتصادية، ٢٠٠٥،ص١٢٣

إصلاح النظام الجامعي بالأخص، أو مِنح أكثر للطلبة لدورات في الوعي والسلوك الاقتصادي .

المقترحات:

أولا: فيما يتعلق بواقع المشاركة في التنمية الاقتصادية

من الضرورة الأخذ بتشجيع الحوار الفكري والثقافي بين الشباب حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات التي تواجه مجتمعاتنا من الخارج والداخل، مع التأكيد على قيم التعددية وقبول الرأي الآخر، فمن المؤكد عدم الفصل بين قضايا التنمية والمشاركة والانتماء ؛ فجميعها لهم الأثر المباشر والقوى في تطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا . ولهذا يوصى البحث بضرورة التنسيق بين مؤسسات الدولة في إعادة صياغة النسق المعرفي للشباب الجامعي لتجاوز حالة السلبية واللامعيارية في العزوف عن المشاركة في التنمية المجتمعية ؛ ويكون ذلك من خلال وضع منهاجا للتوجيه الوطني يشتمل على مفاهيم ومهارات واتجاهات تثقيفية ومعرفية عن مفاهيم وأساليب التنمية الاقتصادية .

ويؤكد البحث ضرورة استثمار طاقات الشباب نحو تحمّل مسئولية الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول المناسبة لنهضة البلاد من عثراتها اقتصاديا وذلك من خلال تدعيم القيم الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والأخذ بالمنهج التشريعي الذي وضعه الإسلام ونص عليه القرآن ؛ لتصدى النزعة الاحتكارية والهيمنة الدولية من قبل الدول المتقدمة وخاصة الشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي ؛ وذلك من خلال وجود مشروعات قومية يلتف حولها الشباب والاهتمام بالبرامج التنموية في الدورات التدريبية والاطلاع على المستجدات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، مع وجود الخطاب الديني والتعليمي والتربوي من قبل مؤسسات الدولة.

ثانيا: فيما يتعلق بتحقيق البرامج التنموية

من الأهمية تحديد الأولويات والاحتياجات عند وضع الخطط والسياسات التنموية بما يلائم ظروف المجتمع واقتصادياته، وعلى ذلك فوجود النسق المعرفي للشباب والشفافية عن المشروعات التي تديرها الدولة وإمكانية تدعيم مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر التي يمكن تحقيقها من خلالهم؛ لمن الأهمية في خلق الإبداعات والابتكارات عند الشباب للعمل والإنتاج بالإضافة إلى ضرورة إيجاد فرصة المشاركة من الشباب فى السياسات التنموية للمشروعات التي تضعها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية . وإذ يوصى البحث ان تكون السياسة التعليمية قائمة على البحث العلمي وليس على التلقين، من خلال خلق مناخ تعليمي يستثمر طاقات وقدرات الشباب لتوظيفها على قيم العمل والمعاملات مع

الآخرين والقيم الأخلاقية والسلوكية بالإضافة إلى المراكز التأهيلية التابعة للجامعات ومؤسسات الدولة لتدريبهم على سياسة الإنتاج لا للاستهلاك .

ثالثا: فيما يتعلق بتنمية النسق المعرفي للقيم

من الأهمية إعادة النظر في ثقافة التنشئة الاجتماعية للقيم والموروثات القائمة بالمجتمع لتدعيم القيم التي نادت بها الشريعة الإسلامية والقائمة على الأخلاق والدين القويم . كما يجب التصدي إلى الغزو الثقافي والفكري الذي يهدم الهوية المصرية ويتيح البلبلة والتشكك في قيمنا الإسلامية بل وطمسها إذا احتاج الأمر لذلك . ومن الضرورة والأهمية نبذ العادات والتقاليد التي لاتفق مع اقتصادياتنا من استهلاك وتبذير ورشوة وربا في المعاملات المادية وفساد في الضمير والسلبية والاتكالية التي تهدم لا تبنى مجتمع متقدم وتنمية مستدامة .

كذلك من الأهمية بناء الفكر المعرفي للوسائط التي تتولى القيام بالتنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة والجامعات ـ لتجاوز التناقض في السلبية واللامبالاة الظاهرة بين القيم التي يؤمن بها الشباب ـ في الوقت الراهن ـ وبين ما تنادى به الشريعة الإسلامية من قيم التعاون والإيثار والمصلحة العامة والمشاركة بالمسئولية في التنمية المستدامة بالمجتمع .

ولذلك يوصى البحث بناء إستراتيجي قيمي لهذه الوسائط ؛ تستهدف كيفية تأسيس الشباب ونشأتهم على اكتساب القيم اللازمة للعمل والإنتاج وربط ذلك بسياسات اقتصاد الدولة

الخـــاتـمـــة:

إن الإسلام ينظر إلى النسق القيمى لما له جانب كبير من الأهمية في بناء الأفراد وتنمية المجتمعات . مع الاعتبار أن اكتسابها لا يقتصر على التربية فقط أو المدرسة أو المسجد، وإنما يمتد أيضا إلى كافة المؤسسات التربوية والتعليمية وأجهزة الدولة . وقد راعى الإسلام فى ذلك الاختلافات الفردية التي تتناسب مع السن والقدرة العقلية والجسمية والنفسية والروحية، لذلك لا يتولد الضمير الأخلاقي إلا عندما توجّه الأهلية إلى الصلاحية والكفاءة لتحمل المسئولية وما يترتب على هذا من نتائج .

وقد أوضح الإسلام أن نشر القيم عملية متكاملة يساهم فيها كل فرد، لذلك لا تقتصر القيم على جانب واحد من ميادين الحياة ولكن تشمل كافة الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية إلى غير ذلك . فهي تمس جميع العلاقات الإنسانية، لذا تمثل ضرورة من الضرورات لدوام الحياة الاجتماعية وتقدم المجتمعات ونمائها . ومن هذا المنطلق تتخذ الهيئات والمؤسسات كافة التدابير اللازمة لاكتساب القيم الايجابية الناشئة

للتنمية . فبدءاً من الأسرة ؛ نجد أن من واجبها تنمية المسئولية الأخلاقية وتشكيل شخصية الطفل بغرس القيم الفاضلة والأخلاقيات التي تتفق مع الشريعة والثقافة المجتمعية . وأيضا ينطلق من المسجد العلم والتعليم في الإسلام لكافة البشر إلى جانب التربية الروحية والخلقية التي تنمّى الضمير كرقيب على السلوك والتصرفات مع الآخرين . كما أن المؤسسات التعليمية بكافة أجهزتها ومراحلها تقوم بمسئوليتها في تنمية القيم الخلقية والإحساس بالمسئولية وبممارسة السلوكيات والاتجاهات المشتقة من القيم المرغوبة حتى يكتسب الطلاب النسق القيمى على أساس من التفكير لا الانفعال أثناء تكوين شخصيته ليتولى قيادة التنمية المستدامة على أسس علمية وتربوية قياساً على ذلك مختلف أجهزة الدولة المنوط بها التربية والتعليم في عمر الإنسان .

وبالرغم من هذه التداعيات التي يرسّخ لها الإسلام وينادى بها الاجتماعيون والاقتصاديون وعلى الجانب الواقعي في المجتمعات العربية ــ في الوقت الراهن ــ ؛ يُرى مدى فشل أجهزة وآليات الدولة في التنمية، فقد أظهرت النتائج ضعف مشاركة فئات المجتمع في التنمية وخاصة طلاب الجامعة؛ فمن نتائج دراسة نيرفانا حسين الصبرى عن المشاركة الاجتماعية والانتماء ٢٠١٤، أن طلاب الجامعة يرون من أسباب عدم المشاركة في التنمية تنحصر في مخرجات التعليم التي لا تتناسب مع سوق العمل بنسبة ٦١.٣%، والأمر الآخر عدم وجود مشروعات قومية يلتف حولها الشباب وتجذبهم للمشاركة بنسبة ٤٥.٧%، كما أن المؤسسات التعليمية لا تتبنى التفوق العلمي والإبداعات الطلابية في دفع عجلة التنمية للمجتمع بنسبة ٦١%، وان أساس التنمية الاقتصادية في المجتمعات المصرية هي تبنّى الدولة والجامعة مشروعات شباب الخريجين بنسبة ٦٦% ، كما كانت النتائج في رؤية الشباب للخطط والبرامج التي تضعها الدولة للتنمية وجذب الشباب للمشاركة التنموية لا تشجّع على دفعهم إليها بنسبة ٥٨.٣% إلا إذا قامت الدولة بتأهيل وتدريب الشباب بالدورات وورش العمل للأخذ بأساليب التنمية .

ونظرا لأن الشباب أهم شرائح المجتمع وعليهم تُبنى الأمم وحضارتها لأنهم أحد العناصر الهامة في مستقبل التنمية وهم بطبيعة دورهم الحيوي قادرين على البناء، ضرورة تدعيم وتثبيت دورهم بالمشاركة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية، ومراعاة نشأتهم على القيم الأخلاقية والسلوكية التي تضمن حسن انتمائهم وولائهم لمجتمعهم .